الصباح الاقتصادية
12
العدد 2313 - السنة الثامنة
الجمعة غرة صفر 1437 - الموافق 13 نوفمبر 2015
Friday 13 November 2015 - No.2313 - 8th Year

بارتفاع نسبته 5.2 % مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي

«المركزي»: النشاط الائتماني بلغ 31.7 مليار دينار في أغسطس 2015

أوضح تقرير اقتصادي للبنك المركزي أن النشاط الائتماني الممنوح من قبل القطاع المصرفي ارتفع في أغسطس 2015 إلى 31.7 مليار دينار بنسبة 5.2% وبما يقترب من 1.6 مليار دينار مقارنة بأغسطس من العام الماضي، إلا أن هذا النمو أدنى من نموه السنوي في نفس الفترة من العام الماضي الذي وصل 7%.

وتحسن النشاط الائتماني على أساس شهري بنسبة طفيفة لم تبلغ نصف في المائة في أغسطس(0.3% قيمتها 102 مليون دينار) عن 31.6 مليار دينار في الشهر السابق له يوليو.

إلا أن وتيرة الارتفاع لحصة النشاط الائتماني من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي آخذة في الزيادة مسجلة 82.8% في أغسطس، مقارنة بنحو 81.5% في يوليو، ويأتي ذلك برغم انخفاض حجم الودائع لدى القطاع إلى حوالي 38.3 مليار دينار في أغسطس بنسبة 1.3% عن الشهر السابق، بينما زادت عن العام الماضي بنسبة 4.1%.

تطور وتوزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات الاقتصادية

تعد المدخرات التي تمتلكها البنوك كودائع مصرفية لديها سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة، بينما تتباين حصة كل قطاع من تلك القروض الممنوحة إليهم.

بتحليل التسهيلات الائتمانية خلال شهر أغسطس حسب حجمها الموجه إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، تمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية أكبر حصة 41% من حجم التمويل الممنوح، بأكثر من 13 مليار دينار وبنسبة 1.5% في أغسطس، بعد تراجعها بنسبة 1% في يوليو إلى 12.8 مليار دينار (تمثل 40.6% من الائتمان).

وقد زاد النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الشخصية إلى 9.3% في أغسطس وهو أعلى من نمو السنوي في الشهر السابق وقدره 8.9% و أدنى من نموه في نفس الشهر من العام الماضي البالغ 10.6%.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص والأفراد الطبيعيين بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى أربعة أنواع وهي:

تسهيلات مقسطة تمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص، وارتفعت حصتها من التسهيلات الشخصية على حساب القروض الاستهلاكية التي تأتي في المرتبة الثانية، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة.

بينما النوع الثالث القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، بينما يغطي النوع الأخير القروض الشخصية الأخرى التي استقرت حصتها منذ فبراير هذا العام وهي متنوعة وغير محددة الأغراض.

إذ تشهد التسهيلات الائتمانية المقسطة نموا شهريا قاقت نسبته 2% في أغسطس، بلغت قيمته 8.9 مليارات دينار (تمثل 68.4% من التسهيلات الشخصية) وهو أعلى نمو يشهده الشهر منذ مستوياته قبل عام 2008 ومقارنة بنمو نسبته 1% على أساس شهري في يوليو إلى 8.7 مليارات دينار (تشكل نحو 68% من التسهيلات الشخصية)، كما يفوق نموها السنوي الذي سجل 15.8% في أغسطس من هذا العام مستوياته في الشهر السابق له وقدرها 15%، كما تزيد عنها في العام الماضي التي وصلت 14.7%.

وارتفعت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2.619 مليار دينار (تمثل 20.1% من التسهيلات الشخصية) بزيادة في أغسطس مقدارها 3 ملايين دينار عن 2.616 مليار دينار (يشكل حجمها 20.4% من التسهيلات الشخصية) في يوليو الذي كان قد شهد تراجعا نسبته 7.8%، كما واصلت تراجعها السنوي الذي بدأ منذ أكتوبر من العام الماضي مسجلة 2.6% في أغسطس مقارنة بانخفاض نسبته 3.1% في الشهر السابق له على أساس سنوي، بينما كانت سجلت انخفاضا سنويا قدره 3% في ذات الفترة من العام الماضي 2014.

أما القروض الشخصية الاستهلاكية التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم فقد انخفضت إلى 1.188 مليار دينار في أغسطس للمرة الثانية على التوالي بنسبة تقل عن واحد في المائة (تمثل 9.1% من التسهيلات الشخصية) مقارنة ب 1.195 مليار دينار (تمثل 9.1% من التسهيلات الشخصية) في يوليو الذي كان قد تراجع في حدود نصف في المائة، في حين أن نموها السنوي في أغسطس يقل عن نصف في المائة مقارنة بنمو أعلى في الشهر السابق له قدره 1.4%، كما تزيد عن نموها السنوي وقدره 6.7% في العام الماضي.

فيما زادت القروض الشخصية الأخرى إلى 302 مليون (تستقر حصتها عند 2.3% من التسهيلات الشخصية) في أغسطس بنسبة 1.4% عن نحو 298 مليون في يوليو الذي انخفض بنسبة طفيفة وبمقدار 40 مليون دينار، في حين زاد تراجعها السنوي إلى 11.2% في هذا العام، لكنها أدنى من مستويات التراجع السنوية غير المسبوقة التي شهدها الشهر في عام 2010 بينما كانت تنمو بنسبة 1.5% في نفس الشهر من العام الماضي.

وانخفض الائتمان الممنوح إلى قطاع العقار إلى 7.92 مليارات دينار (تمثل 24.9% من حجم الائتمان) بثاني أعلى تراجع يشهده الشهر في عشر سنوات نسبته 0.6% خلال أغسطس وبمقدار 51 مليون دينار عن 7.96 مليارات دينار في يوليو تمثل (25.2% من الائتمان) الذي كان قد تحسن بمقدار 28.4 مليون دينار على أساس شهري، بينما يشهد أدنى نمو سنوي يسجله شهر أغسطس في عشر سنوات وقدره 0.4% مقارنة بارتفاع سنوي قدره 1.5% في الشهر السابق له ولكنها تقل عن مستوياتها المرتفعة التي سادت العام الماضي وقدرها 8% في نفس الشهر.

وانخفض الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة إلى 3.024 مليارات دينار (تمثل 4.1% من الائتمان) وبمقدار مليوني دينار عن 3.026 مليارات دينار في يوليو الذي كان قد زاد بنسبة 1% وبمقدار 34مليون دينار على أساس شهري، فيما تحسن النمو السنوي في أغسطس إلى 7.8% مقارنة بنمو قدره 6.2% في يوليو، كما أنه تحسن في هذا العام نسبيا عن مستويات نموه في العام الماضي التي سجلت 7.2%.

كما انخفض الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى إلى 2.07 مليار دينار (تمثل 6.5% من الائتمان) بانخفاض في قيمته نسبتها 2.7% مقارنة بقيمة قدرها 2.13 مليار دينار في يوليو الذي كان قد زاد في حدود نصف في المائة على أساس شهري، في حين أن النمو السنوي في أغسطس سجل 1.6% وهي أدنى بكثير من نموه في الشهر السابق له وقدرها 7.6%، كما تعد أدنى من نموه السنوي في العام الماضي البالغ 3.3%.

وارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات إلى 1.93 مليار دينار (تشكل 6.1% من الائتمان) بنسبة زيادة في قيمته 1% عن 1.92 مليار دينار في يوليو، الذي كان قد تحسن بنفس النسبة على أساس شهري، في حين انخفض على أساس سنوي بنسبة 1.4% مقارنة بتراجع أقل في يوليو قدره 1.3%، بينما كان قد ارتفع في نفس الشهر من العام الماضي بمعدل 4.2%.

بينما هدأت وتيرة تراجع نشاط الائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك إذ بلغت قيمته 1.285 مليار دينار (تمثل 4.1% من الائتمان) في أغسطس بانخفاض طفيف مقداره 1.6 مليون دينار عن 1.286 مليار دينار في يوليو الذي كان قد انخفض بنسبة 5.1% وبمقدار 69 مليون دينار، وقد هدأت وتيرة تراجعه السنوي في هذا العام 8% مقارنة نسبة 10.3% في يوليو، إلا أنه مازالت أقل من معدلات تراجعها المرتفعة التي وصلت 19.9% في العام الماضي.

وقد انخفض الائتمان الممنوح إلى قطاع الصناعة إلى 1.73 مليار دينار (تشكل 5.5% من الائتمان) بنسبة انخفاض في حجمه تقل عن واحد في المائة مقارنة بنمو طفيف في الشهر السابق بنحو 5.5 ملايين دينار في يوليو الذي كان قد سجل 1.742 مليار دينار، بينما استمرت وتيرة انخفاضه السنوي في أغسطس مسجلة 4.4% مقارنة بتراجع سنوي أقل في الشهر السابق له بنسبة 3.6%، في حين كان سجل نموا في ذات الشهر من العام الماضي قدره 3.8%.

فيما ارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاع النفط الخام والغاز إلى 642 مليون دينار (تمثل 2% من الائتمان) في أغسطس بارتفاع في قيمته بنسبة 2.5% مقارنة بنسبة انخفاض قدرها 1.9% وبنحو 12 مليون دينار في يوليو إلى 626 مليون دينار، فيما تستمر وتيرة نموه السنوية العالية مسجلة 103% في أغسطس من هذا العام مقارنة بنسبة فاقت 105% في الشهر السابق له، بينما تعد أدنى هذا العام من مستويات النمو غير المسبوقة التي سجلت 145% في العام الماضي.

في حين ارتفع الائتمان الممنوح الى قطاع الخدمات العامة إلى 91 مليون دينار بنسبة 3.6% مقارنة مع زيادة نسبتها 1% في يوليو الذي كان قد سجل 87.4 مليون دينار، بينما يزيد على أساس سنوي في هذا العام بمقدار 72.8 مليون دينار عن العام الماضي.

أما الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد زاد إلى 13.5 مليون دينار وبنسبة 4.7% على أساس شهري في أغسطس مقارنة مع انخفاض كبير نسبته 15.7% في الشهر السابق له وبنحو 2.4 مليون دينار الذي كان قد بلغ حجمه 12.9 مليون دينار.

أما على أساس سنوي فقد هدأت وتيرة تراجعه السنوي في أغسطس إلى 6.9% مقارنة مع انخفاض أكبر نسبته 7.9% في الشهر السابق له، إلا أنها كانت قد ارتفعت بنسبة غير مسبوقة منذ ما قبل عام 2008 كان قد شهدها الشهر في العام الماضي وقدرها 43%.

رسم بياني يوضح تطور حجم الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة من أغسطس 2012 وحتى أغسطس 2015

نوع النشاط الاقتصادي	الائتمان الممنوح شهريا منذ مارس حتى أغسطس 2015						التغير الشهري في يوليو 2015		التغير السنوي في يوليو 2015		الحصة في إجمالي الائتمان في أغسطس 2015
	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	مقدار	%	مقدار	%	
التسهيلات الشخصية	12.89	12.90	12.99	12.99	12.85	13.02	0.169	1.3	1.1	9.3	41
تعاملات وأوراق مالية	0.88	0.83	0.86	0.86	0.85	0.86	(0.000)	(0.044)	(0.001)	(0.104)	2.7
تجارة	2.85	2.51	2.50	2.50	2.51	2.54	0.028	0.010	(0.118)	(4.3)	8
مؤسسات مالية غير البنوك	2.35	2.37	2.363	2.363	2.289	2.289	(0.000)	(0.000)	(0.002)	(0.1)	7.2
إنشاءات	1.79	1.72	1.740	1.740	1.741	1.721	(0.019)	(0.010)	(0.079)	(4.4)	5.5
نقل وتخزين	0.918	0.913	0.917	0.917	0.883	0.883	0.000	0.000	0.000	0.0	2.8
أنشطة أخرى	2.186	2.209	2.216	2.216	2.114	2.087	(0.028)	(1.3)	(0.122)	(5.8)	6.7
[illegible]	0.816	0.820	0.815	0.815	0.816	0.816	0.000	0.0	(0.000)	(0.0)	2.6
تجارة تجزئة	0.896	0.896	0.887	0.887	0.896	0.891	(0.005)	(0.6)	0.004	0.4	2.9
الإجمالي	31.08	31.18	31.17	31.17	30.66	31.32	0.666	2.2	1.32	4.4	100

جدول يوضح الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية في الكويت

■ التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إرتفعت إلى 2.619 مليار دينار

ينطلق من سوق شرق الساعة 8 صباحا

استعد للمشي أو الركض في «ماراثون بنك الخليج 642» السبت

صورة جماعية تضم فريق بنك الخليج و شركة Pro Vision لإدارة الفعاليات الرياضية و معهد دسمان للسكري

ستشهد الكويت انطلاق "ماراثون بنك الخليج 642"، أول ماراثون معتمد عالميا على مساحة طريق كامل، وذلك يوم السبت الموافق 14 نوفمبر في تمام الساعة 8 صباحا، وستبدأ فعالياته من سوق شرق.

من خلال الشراكة الاستراتيجية الفريدة من نوعها بين بنك الخليج وشركة Pro-Vision الرائدة في مجال تنظيم وإدارة النشاطات والأحداث الرياضية، يأتي انطلاق الماراثون الرياضي الأول من نوعه والفريد بهدف تحسين نمط العيش المتبع في الكويت ومساعدة أبناء المجتمع على تبني أساليب العيش الصحية.

وتعليقا على هذه المناسبة، قالت السيدة/ سلمى الحجاج - مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج: "نحن سعداء جدا بالتقدم الذي أحرزناه وبمستوى المشاركة حتى الآن. نفخر في بنك الخليج بشراكتنا مع شركة Pro-Vision في تنظيم هذا الماراثون الرياضي الأول والمعتمد عالميا في الكويت. كما يتزامن انطلاق ماراثون بنك الخليج 642 مع اليوم العالمي للسكري بمشاركة معهد دسمان للسكري كجزء من السباق خلال تواجده في الحدث، من أجل رفع مستوى الوعي حول سبل مكافحة ارتفاع معدلات السمنة ومرض السكري في الكويت."

وأضافت: "يؤمن بنك الخليج بأن هذا الحدث هو خطوة نحو إتباع أنماط معيشية أكثر صحية في الكويت، بهدف تشجيع جميع أفراد المجتمع على المشاركة في واحدة من فئات السباق الخمس وأيضا سباق المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة. هذا ونتطلع قدما لترحيب بمشاركة الجميع من كافة الأعمار في هذا الحدث البارز."

ومن جهته، صرح السيد/ أحمد الماجد، مدير شريك في شركة Pro-Vision لإدارة الفعاليات الرياضية قائلا: "انه لشرف لنا أن يكون بنك الخليج شريكا لنا. حتى الآن تمكنا من تسجيل أكثر من 1,700 من المشاركين بمختلف الأعمار في جميع فئات الماراثون الخمس، حيث نتطلع للترحيب بهم مع بداية انطلاق الماراثون يوم السبت المقبل. وسوف يشارك في سباق ماراثون بنك الخليج 642 أفراد من أكثر من 70 جنسية مختلفة قادمة من الولايات المتحدة وأوروبا، دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها." مضيفا: "فما نهدف إليه هو تحسين نمط العيش المتبع في الكويت ومساعدة أبناء المجتمع على تبني أساليب العيش الصحية من خلال تشجيعهم على ضرورة ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية بصورة منتظمة." هذا وقد أدرج ماراثون بنك الخليج 642 ضمن السباقات المعتمدة عالميا، حيث أرسلت الجمعية الدولية لسباقات الماراثونات وسباقات المسافات مؤخرا مندوبا لها إلى الكويت لتقييم مسار السباق باستخدام دراجة هوائية مزودة بجهاز يعرف باسم عداد جونز ويعد من وسائل القياس الوحيدة المعترف بها من قبل الاتحاد لقياس ميادين سباق الطرقات بشكل دقيق. وقد حصلت ثلاث فئات من ماراثون بنك الخليج 642 على اعتماد الجمعية الدولية وهي سباقات مسافة 10 كلم، و21 كلم و42 كلم بعد خضوعها لإجراءات تقييم مشددة.

«أوبك» تتوقع تراجع إنتاج النفط من خارج المنظمة خلال 2016

قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" إنها تتوقع تراجع الإنتاج من خارج المنظمة بسبب انخفاض الاستثمارات في قطاع النفط الخام والتنقيب في الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة وذلك بسبب تدني أسعار النفط وتراجع العائدات بالنسبة للشركات العاملة في القطاع، الأمر الذي سيؤدي إلى تكون فجوة في الإنتاج بين أوبك وبين الدولار المنافسة.

وأوضحت المنظمة، خلال تقرير شهر أكتوبر، إن إنتاجها من النفط هبط في أكتوبر وتوقعت تراجع إنتاج منافسيها العام المقبل للمرة الأولى منذ 2007 حيث يتسبب تدني الأسعار في خفض الاستثمارات في القطاع مما يحد من التخمة في المعروض في الأسواق العالمية. وتوقعت أن يتراجع إنتاج الدول الأخرى لأدنى مستوياته منذ عام 2007 الأمر الذي من شأنه أن يحد من تخمة المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، ويحقق توقعات منظمة أوبك بإعادة التوزان إلى أسواق النفط العالمية خلال العام المقبل.

وأبقت منظمة أوبك على توقعاتها الأساسية للطلب العالمي خلال عام 2016 عند 30.82 مليون برميل يوميا وذلك من جانب المنظمة مع إمكانية زيادة الطلب العالم من أوبك بواقع 1.25 مليون برميل يوميا.

وأشارت منظمة أوبك في تقريرها الشهر أنه من المتوقع هبوط الإنتاج من النفط الخام من جانب الدول غير الأعضاء بواقع 130 ألف برميل يوميا خلال عام 2016 بعد أن شهد زيادة بقيمة 720 ألف برميل يوميا خلال عام 2015. وجاء توقع المنظمة في وقت شهدت عدة دعوات من الدول المنتجة للنفط، داخل وخارج المنظمة، تدعوا فيها لعقد اجتماعات مؤسعة للوصل إلى اتفاق لتحسين أسعار النفط، بعدما شهدت تراجعات لأكثر من 60%، منذ منتصف العام الماضي.

السيولة في البورصة ترتفع إلى 81.22 مليون دينار بنهاية الأسبوع

سنبل: اختراق مستويات 5800 نقطة يدفعنا لإعادة ترتيب للأوراق

جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية متباينة خلال الأسبوع المنتهي في 12 نوفمبر 2015، مقارنة بأدائها في نهاية الأسبوع الماضي المنتهي في 5 نوفمبر الجاري.

وتراجع المؤشر السعري على المستوى الأسبوعي بنسبة 0.08% تقريبا خاسرا نحو 4.4 نقطة فقدها من رصيده بعد وصوله لمستوى 5766.37 نقطة، فيما كان إغلاقه بنهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5770.78 نقطة. على الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني للسوق تداولات هذا الأسبوع عند مستوى 397.5 نقطة محققا ارتفاعا أسبوعيا تقدر نسبته بحوالي 1.77%، بمكاسب بلغت 6.9 نقطة تقريبا، وذلك مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 390.58 نقطة.

وارتفع مؤشر (كويت 15) خلال الأسبوع بنحو 2.67%، وذلك بعد أن أنهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 954.64 نقطة، علما بأن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 929.77 نقطة، ما يعني تحقيقه مكاسب أسبوعية تقدر بحوالي 24.9 نقطة.

وعلى المستوى الفني، قال المحلل الفني وعضو الجمعية المصرية للمحللين الفنيين، محمد سنبل أن الإغلاق الأسبوعي لم يأت بجديد. وبالنظر إلى الأسواق العالمية التي توشك على إنهاء حركاتها التصحيحية والبدأ في الدخول في موجات هبوطية وانتظار الانتظار المكرر والمعاد خبر الفائدة من قبل الفيدرالي فلا نصيحة جديدة سوى التشبث بمستوى 5650 نقطة كمستويات أمان نهائية وأخيرة بالسوق. وأكد «سنبل» على أن اختراق مستويات 5800 نقطة يدفعنا لمستويات تخفيف وتصفية وإعادة ترتيب للأوراق حول مستويات 5900 / 6050 / 6150 نقطة.

ويرى «سنبل» أن الجديد هذا الأسبوع هو مؤتمر التمويل الإسلامي الذي احتضنته الكويت برعاية بنكها المركزي، والذي احتوى عدة تصريحات أهمها تصريح «كرستين لاغارد» مديرة صندوق النقد الدولي، بأن دولة الكويت من أقل الدول تأثرا بالمنطقة وأقلها عجزا وأن وضعها أفضل من مثيلاتها، إضافة لتصريحات وزير المالية الكويتي، أنس الصالح، حول الإصلاحات وعن تمويل العجز والجهود التي تبذلها الدولة لتقليل الاعتماد على عوائد النفط.

ويرى «سنبل» أن التصريحات السابقة من المفترض أن تنعكس إيجابيا على السوق الكويتي والاقتصاد المحلي بشكل عام، ومن شأنها دفع عجلة التنمية من خلال تسريع الإجراءات التنظيمية واللوائح التنفيذية التي تخول لجميع الهيئات العمل قدما من أجل تطوير أكثر فاعلية يلمسه المواطن العادي.

81.2 مليون دينار إجمالي سيولة البورصة في أسبوع

وبلغت الكميات بنهاية الأسبوع الجاري حوالي 727.84 مليون سهم، مقارنة بنحو 755.08 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بتراجع نسبته 3.6% تقريباً.

وارتفعت السيولة في البورصة بنهاية الأسبوع الجاري بحوالي 30.2% إلى 81.22 مليون دينار تقريبا (266.85 مليون دولار)، مقابل نحو 62.41 مليون دينار (205.63 مليون دولار) في الأسبوع السابق.

وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 17.13 ألف صفقة، مقابل 18.42 ألف صفقة تقريبا في ختام الأسبوع الماضي، بانخفاض حوالي 7%. 590 مليون دينار مكاسب سوقية خلال الأسبوع

ربحت البورصة الكويتية هذا الأسبوع 590 مليون دينار تقريبا (1.94 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهايته - وفقا لتقرير إحدى شركات الأبحاث - حوالي 27.21 مليار دينار، مقابل 26.62 مليار دينار تقريبا في نهاية الأسبوع الماضي، لتسجل بذلك ارتفاعا تقدر نسبته بنحو 2.2%.

وعلى مستوى العام الجاري وبعد 215 جلسة منه، انخفضت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بحوالي 8.4%، حيث بلغت تلك القيمة في نهاية 2014 نحو 29.71 مليار دينار، ما يعني أن الخسائر خلال تلك الفترة بلغت 2.5 مليار دينار تقريبا.

أداء متباين للمؤشرات الكويتية في أسبوع